اولاً: عدم جدوى استئناف مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني، بسبب سياسة اسرائيل القائمة على تكثيف المستوطنات، وقيامها بضم القدس العربية، واعلان القدس الموحّدة عاصمة لها، وتضييقها من مفهوم الحكم الذاتي كما سبق ذكره، وقيامها، كما قال رئيس حزب العمل، بغزو لبنان وضمّ الجولان(٦٢).

ثانياً: تبنّي فكرة عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة، تشارك فيه جميع الاطراف المعنيّة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(٦٣). ويعتبر هذا الموقف رفضاً ضمنياً لأية تسوية اميركية للقضية الفلسطينية. وقد نوّه الى ذلك الرفض الامين العام المساعد لحزب العمل، عندما رفض ما قاله الرئيس مبارك من ان ١٠٠ بالمئة من أوراق التسوية في يد الولايات المتحدة الاميركية(٦٤).

ثالثاً: الموافقة على اقامة حكومة فلسطينية في المنفى شرط الّا يقتصر العمل الفلسطيني على العمل السياسي(٦٥).

وبعد رحيل القوات الفلسطينية من لبنان، أعلنت الولايات المتحدة الاميركية مبادرة لتسوية أزمة الشرق الاوسط أكدت على الحكم الذاتي الفلسطيني. وقد أصدر حزب العمل بياناً بشأن هذه المبادرة، اكد فيه ان الهدف من المبادرة هو تحسين صورة الولايات المتحدة الاميركية، وتفادي النقد العربي لها، وانها تأتي نتيجة الادراك الاميركي باستمرار تطلّعات الشعب الفلسطيني، بالرغم من تداعيات غزو لبنان. وقد انتقد الحزب تجاهل المبادرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحق تقرير المصير والمرتفعات السورية، ورفض اقامة دولة فلسطينية، وعدم الاقرار بالانسحاب الكامل من الارض المحتلة العام ١٩٦٧، أو حسم مصير القدس الشرقية لصالح الطرف العربي. كما أشار الى انها ربطت الانسحاب الاسرائيلي بتطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، وانها لم توضح الرأي بشأن شرعية المستوطنات القائمة في الارض المحتلة(٦٦). وهكذا، قلّل الحزب من أهمية عناصر المبادرة الايجابية. لكنه لم يعط رأياً قاطعاً بشأنها، بل استخدم صيغة مرنة في معرض تقويمه لها، باشارته الى الحاجة لتفسير بعض بنودها، واعادة النظر في بعضها الآخر(٦٧). ويبدو ان ذلك كان يرجع لبدء رؤية حقيقية لنتائج غزو لبنان على الواقع العربي والفلسطيني، لدرجة انه عاد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، وحمّل اسرائيل ـ على لسان رئيسه ـ مسؤولية تعطيل الشق المتعلّق بالحكم الذاتي في اتفاقيتي كامب ديفيد(٦٨)، الامر الذي قد يستدل منه على تراجع في الموقف الاخير للحزب بشأن الحكم الذاتي. وما يقال لاثبات عكس هذا، من ان رئيسّ الحزب قد انتقد، ضمناً، اتفاقيتي كامب ديفيد في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في شباط (فبراير) ١٩٨٣(٦٩)، فمرده الى طبيعة المحفل ذاته الذي تحدث فيه رئيس حزب العمل. وفي ما يتعلّق بمشروع فاس للسلام، فقد أيّده الحزب، وذلك من خلال افتتاحية صحيفته(٧٠)، لكن ذلك الموقف لم يكن يتعلّق، بشكل مباشر، بتشدّد هذا المشروع مقارنة بالمشروع الاميركي للتسوية، بل بامكان استغلاله للاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، على اعتبار انه ـ كما قال رئيس حزب العمل ـ اعترف، ضمناً، باسرائيل، كما اعترف بها، ضمناً، الرئيس الفلسطيني، ابّان حصار بيروت، عندما أعلن موافقته على قرارات الامم المتحدة(٧١). من ناحية أخرى، طالب حزب العمل بعدم فرض أي شروط لاجبار منظمة التحرير الفلسطينية على ابداء أية تنازلات كاجبارها على الاعتراف المسبق باسرائيل(٧٢). وأدان، بشدة، الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل لمشاركتهما في مذابح صبرا وشاتيلا، سواء بشكل مباشر أو